

قانون رقم (١) لسنة ٢٠١٤

بتنظيم دور الحضانة

أمير دولة قطر ،

نحن تميم بن حمد آل ثاني

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٠ في شأن تنظيم المدارس الخاصة ، المعدل بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٩ ،

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٤ ، والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار الأميري رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٩ بالهيكل التنظيمي لوزارة الشؤون الاجتماعية ،

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٠ بتعديل تنظيم بعض الوحدات الإدارية التي تتألف منها وزارة الشؤون الاجتماعية وتعيين اختصاصاتها ،

وعلى اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

وعلى مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء ،

وبعد أخذ رأي مجلس الشورى ،

قررنا القانون الآتي :

الفصل الأول

تعريف وأحكام عامة

مادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القانون ، تكون للكلمات والعبارة التالية ، المعاني

الموضحة قرين كل منها ، ما لم يقتض السياق معنى آخر :

الوزارة : وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

الوزير : وزير العمل والشؤون الاجتماعية .
الإدارة : الوحدة الإدارية المختصة بالوزارة .
دار الحضانة : كل مكان يُخصص لرعاية الأطفال الذين لا تزيد أعمارهم على أربع سنوات ، بما في ذلك دور الحضانة التابعة والملحقة بإحدى المدارس الحكومية أو الخاصة ، وفقاً للشروط والضوابط التي يصدر بها قرار من الوزير .

مادة (٢)

- تهدف دور الحضانة إلى تقديم خدمات الرعاية المتكاملة للأطفال المقيدين بها ، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية مهاراتهم وملكاتهم في شتى المجالات باستخدام التربية السليمة ، وبوجه خاص ما يلي :
- ١- تهيئة الجو النفسي للطفل ، والاستجابة لحالته النفسية ، وإشعاره بالأمن والاطمئنان والعطف والحنان .
 - ٢- تنشئة الطفل تنشئة صحيحة سليمة ، وتعييده على النظافة ، واكتساب العادات الصحية الضرورية .
 - ٣- الاهتمام بتطوير لغة الطفل من خلال توفير الفرص والمجالات التي تشجعه على التحدث واستعمال الكلمات والجمل المناسبة في أحاديثه اليومية ، وإجراء المحاورات المستمرة معه خلال نشاطاته .
 - ٤- تنمية مدارك وحواس الطفل ، بتوفير المجالات الكافية لتكوين المفاهيم العلمية المبسطة ، وإشباع غريزة حب الاستطلاع لديه .
 - ٥- غرس القيم الاخلاقية والدينية في نفوس الأطفال .

مادة (٣)

تكون دور الحضانة مسؤولة عن صحة وسلامة وراحة الأطفال المقيدين بها .

مادة (٤)

تتولى الإدارة تصنيف دور الحضانة ، وتحدد بقرار من الوزير قواعد هذا التصنيف ، بما في ذلك مؤهلات العاملين في الدور والمصروفات التي يتم تحصيلها .

الفصل الثاني

الترخيص

مادة (٥)

لا يجوز إنشاء دار للحضانة ، أو إدارتها ، أو مزاوله عمل من أعمالها ، أو نقلها ، أو التغيير في مواصفاتها ، قبل الحصول على ترخيص بذلك من الإدارة .

مادة (٦)

يُشترط في طالب الترخيص لإنشاء دار للحضانة ما يلي :

- ١- ألا يقل عمره عن إحدى وعشرين سنة ميلادية .
- ٢- أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .
- ٣- ألا يكون قد سبق الحكم عليه نهائياً في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ، حتى ولو رُد إليه اعتباره .
- ٤- أن يقدم تأميناً مقداره (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف ريال لصالح الوزارة ، يكون ساري المفعول طوال مدة الترخيص الأصلية والمجددة ، ويتم رد مبلغ التأمين المشار إليه في حالة طلب صاحب الترخيص إنهاء مزاوله نشاط الدار بعد التحقق من عدم وجود أية مبالغ مستحقة عليه .

مادة (٧)

يصدر بتحديد الشروط والضوابط الواجب توافرها في مقر دار الحضانة ، قرار
من الوزير .

مادة (٨)

يجب أن تتخذ كل دار حضانة اسماً خاصاً ، يميزها عن غيرها ، توافق عليه
الإدارة .

مادة (٩)

يُقدم طلب الحصول على الترخيص بإنشاء دار حضانة أو تجديده أو نقله ، أو
تعديل مواصفاته ، أو إدارة دار حضانة أو مزاوله أي عمل من أعمالها ، إلى الإدارة ،
على النموذج المعد لهذا الغرض ، مرفقاً به المستندات التي تُحددها الإدارة .
وتتولى الإدارة البت في الطلب ، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه ، وإخطار
صاحب الشأن بقرارها فيه ، على محل إقامته أو مركز أعماله بخطاب مسجل ، أو
بأي وسيلة تفيد العلم بالقرار ، وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسبباً ،
ويُعتبر انقضاء هذه المدة دون رد رفضاً ضمناً للطلب .
ويجوز لمن رفض طلبه أن يتظلم إلى الوزير خلال عشرة أيام من تاريخ إخطاره
بالقرار ، أو من تاريخ اعتبار طلبه مرفوضاً ضمناً .
ويبت الوزير في التظلم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه ، ويكون قراره
نهائياً ، ويُعتبر مضي هذه المدة دون البت في التظلم رفضاً ضمناً له .

مادة (١٠)

تكون مدة الترخيص سنة ، قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى ماثلة ، بعد التحقق من استيفاء الشروط المنصوص عليها في هذا القانون والقرارات المنفذة له ، وسداد الرسم المقرر لذلك ، والذي يصدر بتحديدته قرار من الوزير .

مادة (١١)

لا يجوز للمرخص له التنازل عن الترخيص إلا بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الإدارة .

وتكون موافقة الإدارة على التنازل بعد التحقق من استيفاء جميع الشروط الواجب توافرها في التنازل إليه .

وفي حالة أيلولة دار الحضانة إلى غير المرخص له ، يجب على من آلت إليه أن يخطر الإدارة بذلك ، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ هذه الأيلولة ، على أن يتضمن الإخطار بيان سببها ، وأن يرفق به ما يفيد توافر الشروط المقررة بهذا القانون في شأنه .

ويتعين على المرخص له ، متى رغب في إنهاء الترخيص قبل انتهائه ، أن يخطر الإدارة وأولياء أمور الأطفال بذلك كتابة قبل ثلاثة أشهر من تاريخ الإنهاء ، مع إعادة ما تم سداده من رسوم أو مصروفات عن الفترة التالية لهذا التاريخ .

مادة (١٢)

يضع المرخص له ، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور الترخيص ، لائحة لدار الحضانة ، وفقاً للنموذج الذي تعده الإدارة لهذا الغرض ، وتوضع في مكان بارز لإتاحة الاطلاع عليها ، ويجب أن تشتمل على البيانات التالية :

- ١- النظام الإداري والمالي للدار ، وبرامجها ، واختصاصات العاملين بها .
- ٢- شروط قبول الأطفال وتسجيلهم بالدار ، والمصروفات التي تحصلها الدار مقابل توفير الرعاية للأطفال ومواعيد سدادها .
- ٣- أنواع الرعاية الصحية والغذائية والتربوية والترفيهية التي تقدم للأطفال ، وفقاً للضوابط والشروط التي تعتمدها الجهات المختصة .
ولا تكون اللائحة نافذة إلا بعد اعتمادها من الإدارة .

الفصل الثالث

إدارة دور الحضانة

مادة (١٣)

تنولى إدارة دار الحضانة مديرة ، تكون مسؤولة أمام الإدارة عن سير العمل بالدار ، ويعاونها في أداء أعمالها مسؤولة عامة ومشرفة مساعدة ومسؤولة تغذية وممرضة وطبيبة أو طبيب زائر ، أو أكثر ، من المتخصصين في طب الأطفال أو الطب العام ، بالإضافة إلى عدد كافٍ من الحراس وعمال النظافة والسائقين وغيرهم .

مادة (١٤)

يقتصر العمل بدار الحضانة على الإناث ، ومع ذلك يجوز أن يكون الطبيب الزائر والأشخاص الذين ليست لهم علاقة مباشرة بالإشراف على الأطفال من غير الإناث .

مادة (١٥)

يُشترط فيمن يعمل في دار الحضانة ما يلي :

- ١- أن يكون خالياً من الأمراض المعدية والوبائية ، وأن تثبت لياقته الطبية .
 - ٢- ألا يكون قد فصل من عمله السابق لسبب تأديبي .
 - ٣- أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .
 - ٤- ألا يكون قد سبق الحكم عليه نهائياً في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .
 - ٥- أن يكون حاصلاً على المؤهل العلمي المناسب للوظيفة التي يشغلها ، ومن ذوي الخبرة الفنية والتربوية اللازمة لذلك بالنسبة للمديرة والمسؤولة العامة والمشرفة المساعدة ومسؤولة التغذية ، وفقاً للضوابط التي يصدر بها قرار من الوزير .
- ويراعي في جميع الأحوال ، أن يكون العاملون في الدار مرخصاً لهم بالأنشطة التي يقومون بها ، من قبل الجهات المختصة في الدولة .

مادة (١٦)

يجب على دار الحضانة أن تمسك السجلات والملفات اللازمة لتنظيم سير العمل فيها ، من النواحي الفنية والإدارية والمالية .

وتُحدد الإدارة هذه السجلات والملفات ، والبيانات الواجب قيدها في كل منها .

الفصل الرابع

الإشراف على دور الحضانة ورقابتها

مادة (١٧)

تخضع أعمال دار الحضانة لإشراف ورقابة الوزارة ، وذلك للتحقق من مدى مطابقتها للقانون وقواعد التصنيف المقررة .

مادة (١٨)

تتولى الإدارة إخطار دار الحضانة كتابة بما يتبين لها من أوجه المخالفة ، مع إنذارها بتصحيحها خلال مدة تُحددها ، فإذا استمرت الدار في مخالفتها أو عادت إلى ارتكاب ذات المخالفة مرة أخرى جاز للإدارة خصم مبلغ (١٠٠.٠٠٠) عشرة آلاف ريال من التأمين المقرر في المادة (٦) من هذا القانون ، مع إلزام صاحب الترخيص بتكاملته ، وإزالة المخالفة خلال مدة تحددها الإدارة ، فإذا استمرت الدار في مخالفتها أو عادت إلى ارتكاب ذات المخالفة مرة أخرى ، تقوم الإدارة بعرض أمرها على الوزير مشفوعاً بما تقترحه من توصيات .

مادة (١٩)

للووزير في الحالة المنصوص عليها في المادة السابقة ، ومع عدم الإخلال بحقوق الأطفال لدى الدار ، إلغاء الترخيص ، أو وضع الدار تحت إدارة مؤقتة بمعرفة الإدارة ، أو إغلاقها إدارياً لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو تخفيض تصنيفها ، مع إخطار صاحب الشأن بذلك ، على محل إقامته أو مركز أعماله ، بخطاب مسجل أو بأي وسيلة تفيد العلم بالقرار .

ولصاحب الشأن التظلم من قرار الوزير خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره به .

ويبت الوزير في التظلم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه ، ويكون قراره نهائياً ، ويُعتبر مضي هذه المدة دون البت في التظلم رفضاً ضمناً له .

الفصل الخامس

العقوبات

مادة (٢٠)

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تُجاوز سنتين وبالغرامة التي لا تزيد على (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف ريال ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من :

١- أنشأ أو أدار داراً للحضانة ، أو زاول عملاً من أعمالها ، أو نقلها ، أو غير في مواصفاتها ، قبل الحصول على ترخيص بذلك وفقاً لأحكام هذا القانون .

٢- حرر أو قدم محرراً أو سجلاً مما يلزمه القانون بتقديمه ، وكان يشتمل على بيانات كاذبة مع علمه بذلك .

٣- باشر بدار الحضانة ما يخالف الغرض الذي أنشئت من أجله .

٤- خالف أيّاً من أحكام المادة (١١) من هذا القانون .

ويجوز للمحكمة فضلاً عن العقوبات المشار إليها أن تحكم بغلق دار الحضانة نهائياً أو بصفة مؤقتة .

الفصل السادس

أحكام ختامية

مادة (٢١)

تُطبق على العاملين بدور الحضانة أحكام قانون العمل المشار إليه .

مادة (٢٢)

يكون لموظفي الوزارة ، الذين يصدر بتحويلهم صفة مأموري الضبط القضائي قرار من النائب العام ، بالاتفاق مع الوزير ، ضبط وإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

مادة (٢٣)

على دور الحضانة القائمة وقت العمل بهذا القانون ، توفيق أوضاعها بما يتفق وأحكامه ، خلال سنة أشهر من تاريخ العمل به ، ويجوز للوزير مد هذه المهلة لمدة أخرى مماثلة .

مادة (٢٤)

يُصدر الوزير القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون ، وإلى حين صدور هذه القرارات ، يستمر العمل بالقرارات المعمول بها حالياً ، فيما لا يتعارض مع أحكامه .

مادة (٢٥)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ويُشر
في الجريدة الرسمية .

تقيم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ١٢ / ٣ / ١٤٣٥هـ
الموافق : ١٣ / ١ / ٢٠١٤م